عباس في موسكو لتفعيل «الرباعية الدولية»

قال مسؤول فلسطيني إن الرئيس محمود عباس سيتوجه إلى روسيا، في زيارة رسمية يلتقي خلالها نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وأكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أحمد مجدلاني، أن تفعيل دور «الرباعية الدولية» سيكون من القضايا المطروحة للنقاش مع الجانب الروسي؛ نظراً للدور المهم والفاعل لروسيا في هذا الموضوع.

وأضاف في حديث للإذاعة الرسمية: «لقاء (الرباعية الدولية)، مؤخراً، على مستوى المندوبين لقاء جيد وخطوة إلى الأمام، بحاجة إلى أن يرتقي لعقد اجتماع على المستوى الوزاري، وتوسيع (الرباعية) بمشاركة أطراف أخرى عربية ودولية، إلى جانب ضرورة قيام الولايات المتحدة بإطلاق رؤية محددة لإنعاش عملية السلام».

زيارة عباس إلى روسيا تأتي بعد إعلان موسكو أنها تنوي إجراء جولة محادثات مع القيادة الفلسطينية، وذلك لاحقاً لمحادثات كان أجراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بنيت الشهر الماضي.

وهذه ليست أول محاولة لتدخل روسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد ضغطت موسكو قبل ذلك من أجل لقاء يجمع عباس برئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، ووافق عباس آنذاك لكن نتنياهو رفض.

التحالف ينفذ 23 ضربة مساندة ويعلن مقتل 40 عنصراً إرهابياً

ذعر حوثي جراء التقدم المتسارع للقوات اليمنية باتجاه تعز وإب

الجيش اليمني يواصل تقدمه

أثار التقدم المتسارع للقوات اليمنية المشتركة في الثالث باتجاه مناطق محافظتي إب وتعز انطلاقاً من الساحل الغربي حالة ذعر واسعة في أوساط الميليشيات الحوثية؛ إذ استنفرت قادتها لحشد المجندين وأمرت معممين على منابر المساجد في إب والحديدة وريمة وتعز بحض المصلين على التوجه للجبهات، وفق ما أكده سكان لـ«الشرق الأوسط».

جاء ذلك في وقت واصل فيه تحالف دعم الشرعية في اليمن تنفيذ عمليات الاستهداف الجوي للميليشيات في محافظات مأرب والبيضاء والجوف وفي الساحل الغربي جنوب الحديدة حيث المناطق خارج حدود «اتفاق استوكهولم».

وأعلن التحالف، أنه نفذ 10 عمليات استهداف ضد الميليشيا الحوثية في محافظات مأرب والبيضاء والجوف خلال الساعات الـ24 الماضية، وأوضح في بيان بثته «واس» أن الاستهدافات دمرت 7 آليات عسكرية وأوقعت خسائر بشرية في صفوف الميليشيات تجاوزت 40 عنصراً إرهابياً.

إلى ذلك؛ أعلن التحالف تنفيذ 13 عملية استهداف بالساحل الغربي لدعم قوات الساحل وحماية المدنيين، مؤكداً على استمراره في دعم عمليات القوات اليمنية خارج مناطق نصوص «اتفاق استوكهولم».

وكان التحالف أعلن تنفيذ 15 عملية استهداف ضد الميليشيا الحوثية في مأرب والبيضاء، إلى جانب تنفيذه 19 عملية مساندة للقوات المشتركة في الساحل الغربي، وقال إن الاستهدافات دمرت 11 آلية عسكرية ومنظومة دفاع جوي وقضت على أكثر من 70 عنصراً إرهابياً، في مأرب والبيضاء، أما عمليات الاستهداف التي جاءت في الساحل الغربي، فشملت استهداف مركز قيادة وسيطرة، وموقع لتخزين وتوجيه الطائرات المسيرة، ونقاط إمداد وتموين.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه عمليات القوات المشتركة لليوم الرابع على التوالي، أفاد الإعلام العسكري التابع لها بأنها سيطرت على مناطق وجبال استراتيجية تحاذي عدداً من المديريات بمحافظتي تعز والحديدة، وسط انهيارات كبيرة وخسائر فادحة في صفوف ميليشيات الحوثي الموالية لإيران.

وبحسب المصادر العسكرية للقوات المشتركة؛ فقد «تكللت العملية بتحرير مناطق واسعة وجبال استراتيجية هي: جبل المغارب في مديرية جبل رأس، وجبل محور العبد المطل على مديرية جبل رأس بمحافظة الحديدة، وجبال الروينة والسوهيرة والطور والعديد من الجبال في مديرية مقبنة بمحافظة تعز، وجبال الغازية وحبيطان وقحبر وعمر والدباس باب الفج بمديرية حيس».

وفي حين أكدت القوات سيطرتها على العديد من المناطق والوديان؛ أهمها وادي نخلة شرق مديرية حيس، أوضحت أنها خاضت معارك عنيفة ضد ميليشيات الحوثي استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وأن الميليشيات الموالية لإيران تكبدت خسائر بشرية ومادية كبيرة، وآليات ومعدات ثقيلة.

ونقل الموقع الرسمي لـ«ألوية العمالقة» عن العميد الركن علي حسن الجهوري مستشار قائد الألوية، قوله إن «القوات المشتركة نفذت عملية هجوم على المستوى التكتيكي المنظم لتأمين مدينة حيس، تم التخطيط لها بشكل جيد».

وأضاف: «هذه العملية ردت على الفهم الخاطئ لعملية إعادة انتشار القوات المشتركة، والزوبعة التي أثارها إعلام العدو»، مؤكداً أن «القوات المشتركة أمنت مدينة حيس وضواحيها وقامت بفتح الطرقات الواصلة بين المناطق، وتطهيرها من الألغام والعبوات الناسفة التي زرعتها ميليشيات الحوثي بصورة كثيفة».

وإذ يرجح المراقبون العسكريون أن تشهد الأيام المقبلة تحولات ميدانية متسارعة، كان الإعلام العسكري للقوات المشتركة أكد تأمين مديرية حيس في جنوب شرقي الحديدة بالكامل، ومحاصرة مدينة البرح غرب تعز، وقطع إمدادات الميليشيات الحوثية الآتية من الحديدة وإب، مع تأمين المرتفعات المطلة على هذه المناطق.

دعوات لعقوبات جديدة على النظام... ومواجهة «حملات التطبيع»

واشنطن تعد المعارضة السورية بـ«لقاء» كل 3 أشهر

واجهت الولايات المتحدة العديد من الانتقادات المعارضة بسبب مواقفها «المتفرجة» على حملات التطبيع التي قادتها وأعلنت عنها بعض الدول العربية، أخيراً، مع النظام السوري، إلا أن الرد الأميركي كان واضحاً بعدم دعم عمليات التطبيع، وفي المقابل عدم منعها بالكامل.

الإدارة الأميركية بدورها، تعتقد أن تلك «الأصوات المنتقدة» لسياستها تجاه الأزمة السورية، غير صحيحة، فكان لزاماً عليها إثبات عكس ذلك بزيارة أطياف المعارضة السورية في شمال شرقي سوريا، ممثلة بمجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، والقوات التابعة له (قسد)، وكذلك زيارة الائتلاف الوطني السوري المعارض في إسطنبول.

وعلمت «الشرق الأوسط»، من مصادر سورية وأميركية موثوقة، اطلعت على نتائج الاجتماع بين وفد المعارضة السورية، والوفد الأميركي الرسمي في وزارة الخارجية بقيادة إيثان غولدبريتش نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، المختص بالشأن السوري، أن الزيارة جاءت لتأكيد موقف أميركا تجاه نظام بشار الأسد، الذي تعارضه بشدة وترفض التطبيع معه، ولتصحيح الصورة المغالطة التي ادعت أن واشنطن تدعم فعاليات التطبيع التي تقودها بعض الدول العربية.

وقالت المصادر إن الاجتماع سلط الضوء على الموقف الصحيح للإدارة الأميركية، كونها لا تدعم جهود «التطبيع الدبلوماسية»، رغم أنها لا تدخل ضمن «قوانين قيصر»، أما «التطبيع الاقتصادي»، فكان جواب واشنطن أنه لا يوجد تساهل في هذا الشأن، مشددين للوفد على أنه لا يوجد أي قبول «ولا تسامح في ذلك».

وطالب الوفد الأميركي، المعارضة السورية، بضرورة تفعيل حكومة المعارضة المؤقتة، لكي «تلعب أدواراً مركزية وإدارية في مناطق سيطرتها»، مثل تلك المناطق التي يتم إدارتها بشكل كامل في شمال شرقي سوريا، وتخضع لسيطرة الأكراد، وشدد على ضرورة أن تتحلى الحكومة المؤقتة، بالحوكمة وتنسيق العمل، بأن تكون هناك إدارة مركزية إدارية واضحة، تتسم بالشفافية المالية. وفيما يخص زيادة الدعم الأميركي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، مثل «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، كتقديم دعم تعليمي ومشاريع بنى تحتية، فإن المسؤول الأميركي غولدبريتش، أوضح أن هذا الأمر يتطلب «قراراً سياسياً من البيت الأبيض».

الأميركيون شددوا أيضاً على أنه لا يوجد أي دعم لعمليات «إعادة الإعمار» في سوريا، إلا بعد حل سياسي شامل ينهي الأزمة السورية، داعين إلى مراقبة دولية وشفافة لانتخابات الحكومة المعارضة، واعدين بزيارات أخرى متبادلة بين المعارضة والإدارة الأميركية بعد 3 أشهر.

قوات النظام السوري

في المقابل، طالبت المعارضة السورية، الوفد الأميركي، بفرض عقوبات جديدة على النظام السوري، والتزام دور «أقوى سياسياً»، وبعدم التمييز بين الأطراف السورية المعارضة، وهو ما أكده المسؤول الأميركي، بقوله إن هناك «مطالبات وأصواتاً في أميركا، تنادي بدراسة عقوبات جديدة على النظام السوري»، إلا أنهم لم يوضحوا تفاصيل أكثر عن الأمر.

وخلال مؤتمر صحافي بعد اللقاء الذي جمع إيثان بقيادات المعارضة، الأسبوع الماضي، حدد غولدبريتش 3 أهداف أميركية رئيسية في سوريا؛ أولها، هو استمرار المساعدات الإنسانية الأميركية في سوريا، بالشراكة مع المساعدات الدولية، وثانياً، مواصلة محاربة تنظيم «داعش»، الذي تقوده الولايات المتحدة والتحالف الدولي، وثالثاً، منع تصاعد العنف في سوريا، والتأكيد على الحل السياسي وفق القرار الأممي 2254. وأشارت مصادر إعلامية متعددة إلى أن المسؤول الأميركي دعا بشكل ضمني إلى «ضرورة الحوار بين المعارضة و(قسد)»، وإعادة إحياء «المقترح الأميركي» حول «توحيد ملف المناطق الخارجة عن سيطرة النظام شمال شرقي سوريا الخاضعة لسيطرة (قسد)، وشمال غربي سوريا التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المسلحة»، وعلى الصعيد السياسي والأمني، ضرورة تبادل المعلومات الاستخبارتية فيما يخص عناصر تنظيم «داعش» بين أطراف المعارضة السورية.

ترحيب إقليمي ودولي بالاتفاق السوداني

أعربت وزارة الخارجية السعودية عن ترحيب المملكة بما توصلت إليه أطراف المرحلة الانتقالية في السودان من اتفاق حول مهام المرحلة المقبلة، واستعادة المؤسسات الانتقالية، وصولاً إلى الانتخابات في موعدها المحدد، وتشكيل حكومة كفاءات لدفع العملية الانتقالية للأمام، والإسهام في تحقيق تطلعات الشعب السوداني، وبما يحافظ على المكتسبات السياسية والاقتصادية المتحققة، ويحمي وحدة الصف بين جميع المكونات السياسية السودانية.

وأكدت الوزارة في هذا الشأن على ثبات واستمرار موقف المملكة الداعم «لكل ما من شأنه تحقيق السلام وصون الأمن والاستقرار والنماء في جمهورية السودان الشقيقة».

كما رحبت مصر بتوقيع الاتفاق السياسي بين الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني والدكتور عبد الله حمدوك رئيس مجلس الوزراء الانتقالي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، في بيان ، إن «مصر تشيد في هذا الإطار بالحكمة والمسؤولية التي تحلت بها الأطراف السودانية في التوصل إلى توافق حول إنجاح الفترة الانتقالية، بما يخدم مصالح السودان العليا».

كما تعرب مصر عن أملها في أن يمثل الاتفاق خطوة نحو تحقيق الاستقرار المستدام في السودان، بما يفتح آفاق التنمية والرخاء للشعب السوداني الشقيق. ورحبت دولة الإمارات بتوقيع الاتفاق السياسي الجديد في السودان، وأعربت عن تمنياتها بالتوفيق والسداد للمكونات السودانية في مسيرتها المقبلة لاستكمال المرحلة الانتقالية، في ظل توافق بين أبناء الشعب السوداني، بما يعزز استقرار البلاد وازدهارها. وأكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في بيان لها ثقة الإمارات بقدرة الشعب السوداني على تجاوز المرحلة الراهنة، في ظل التوافق الدستوري والقانوني والسياسي الذي يحكم الفترة الانتقالية.

وأشارت الوزارة إلى حرص الإمارات على تعميق وتوسيع آفاق التعاون مع السودان ودفعها إلى الأمام في المجالات كافة، تدعيماً لأواصر العلاقات الوطيدة التي تربط البلدين والشعبين. وأكدت دعم الإمارات للسودان ووقوفها إلى جانب شعبه. ورحبت أيضاً مملكة البحرين ومنظمة التعاون الإسلامي

من جهتها، رحّبت الأمم المتحدة بالاتفاق، لكنها شددت على «الحاجة إلى حماية النظام الدستوري للمحافظة على الحريات الأساسية المتمثلة بالتحرّك السياسي وحرية التعبير والتجمّع السلمي».

توقيف 117 مرشحاً للهجرة غير الشرعية جنوب المغرب

أحبطت السلطات المغربية، خلال الأيام القليلة الماضية، بإقليمي العيون وطرفاية (جنوب)، مجموعة من عمليات الهجرة غير الشرعية، حيث تمكنت من توقيف 117 مرشحاً للهجرة غير الشرعية كانوا في طريقهم نحو جزر الكناري.

ففي إقليم طرفاية، مكنت عملية أمنية أجريت على بعد 28 كلم جنوب بلدة أخفنير من توقيف 18 مرشحاً للهجرة السرية، من بينهم 8 نساء، وحجز قارب مطاطي مزود بمحرك، و7 براميل بنزين. كما مكنت عملية قامت بها السلطات المحلية والمصالح الأمنية، الجمعة، من توقيف 7 مرشحين للهجرة السرية بالعيون، كانوا يتحينون الفرصة للهجرة إلى جزر الكناري، وتم حجز الإطارات الهوائية المطاطية التي كانت بحوزتهم.

وحسب السلطات المحلية، فقد تم كذلك، بمدينة العيون، توقيف 55 مرشحاً للهجرة السرية. كما مكنت عملية أمنية بالمدينة نفسها، يوم الأربعاء، من توقيف 35 مرشحاً للهجرة غير الشرعية، وحجز إطارات هوائية مطاطية، وسترات للإنقاذ. وتم خلال نفسه أيضاً إجهاض عملية للهجرة السرية شمال مدينة المرسى بمنطقة طاشمطاش، وتوقيف مرشحين اثنين، وحجز قارب مطاطي ومحرك.

وكثفت السلطات المحلية والمصالح الأمنية عملياتها خلال الأيام الماضية، لمكافحة محاولات الهجرة غير الشرعية بجهة العيون – الساقية الحمراء، مما ساهم في توقيف عدد من المرشحين، وإنقاذ قوارب في عرض مياه البحر. وتندرج هذه العمليات في إطار المجهودات المبذولة من طرف المصالح الأمنية والسلطات المحلية، ضد شبكات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

الجزائر: بدء التحقيق مع مجموعة حكومية بشبهة فساد

سجنت محكمة بالعاصمة الجزائرية قيادياً داخل أبرز تكتل لرجال الأعمال في البلاد، بتهم فساد مرتبطة بفترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. وفي غضون ذلك بدأ جهاز الدرك باستجواب كوادر أهم مجموعة حكومية للبناء والهندسة والأشغال العامة، حول أعمال تسيير ومشروعات ضخمة محل شبهات فساد، وتلاعب بالمال العام.

وتم إيداع إبراهيم بن عبد السلام، نائب رئيس «منتدى رؤساء الشركات الخاصة»، الحبس الاحتياطي الأسبوع الماضي، حسب وسائل إعلام، على إثر اتهامه من طرف قاضي التحقيق في صفقات تخص دورات تكوين ورسكلة كوادر لفائدة شركات وبنوك حكومية، قامت بها مدرسة متخصصة في ملكيته، وهي عضو في «المنتدى» الذي غير اسمه، بعد سجن رئيسه علي حداد، فتحول إلى «الكونفدرالية الجزائرية لرجال الأعمال المواطنين»، التي يرأسها حالياً سامي عاقلي.

وتشمل التهم الموجهة إلى بن عبد السلام «غسل أموال»، و«تحويل أموال إلى الخارج بطرق غير قانونية». وحلت السلطات مدرسة تكوين الكوادر والمسيرين، التابعة لرجل الأعمال، حسب نفس المصادر الإعلامية، بعد انطلاق التحقيقات معه.

كما أنزل القضاء أيضاً عقوبات قاسية بالسجن ضد أثرياء أعضاء بـ«المنتدى»، لارتباطهم بمشروعات وصفقات ضخمة، حصلوا عليها بفضل علاقاتهم الشخصية بمحيط الرئيس السابق، وخصوصاً شقيقه السعيد، ورئيسي الوزراء أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، وهم في السجن أيضاً. ومنذ عامين، قرر تكتل رجال الأعمال الابتعاد عن عالم السياسة، وفك ارتباطه بالمسؤولين الحكوميين. كما منع ملاك الشركات المنتسبين له، من الظهور في تجمعات الأحزاب خلال الحملات الانتخابية، وحتى في الظروف العادية، وذلك في مسعى لمحو الصورة السيئة التي كانت له خلال فترة رئاسته من طرف حداد.

وكانت محكمة بالعاصمة مختصة في معالجة ملفات الفساد، قد أعلنت في مايو الماضي عن رفع 53 إنابة قضائية إلى دول في إطار «مسعى استرجاع الأموال المنهوبة»، أو ما يسمى في الإعلام «أموال العصابة». وتخص الإنابات مسؤولين حكوميين ورجال أعمال، تعتقد الحكومة أن لديهم أرصدة مالية ضخمة في بنوك أجنبية وعقارات وشركات، مصدرها مال عام. وفي يونيو الماضي، تم الإعلان عن «صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة»، التي صادرتها المحاكم في إطار قضايا محاربة الفساد.